

بيان صحفي

مذكرة تفاهم بين هيئة تنظيم مركز قطر للمال وكلية القانون بجامعة حمد بن خليفة

الدوحة، قطر، 2 يوليو 2022 – أبرمت جامعة حمد بن خليفة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، يوم الخميس 30 يونيو 2022، مذكرة تفاهم نصّت على تأطير التعاون بين الجهتين بشأن إعداد القوانين وفهمها وتطبيقها.

وتمّ التوقيع الرسمي بالنيابة عن الجهتين من قبل سوزان كارامانيان، عميد كلية القانون في جامعة حمد بن خليفة؛ والسيد مايكل راين، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال، بحضور السيدة برو موريس، المدير التنفيذي لدائرة السياسات والشؤون القانونية والتنفيذ في هيئة التنظيم؛ والسيدة فرح عبدالرحمن المفتاح، نائب المدير التنفيذي للدائرة؛ والسيد ليث حماد، مسؤول الشراكات، مكتب رئيس الجامعة؛ والسيد فيصل الجناحي، أخصائي رقمي أول في جامعة حمد بن خليفة.

وعقّبت كارامانيان على هذا الحدث قائلةً: "في السنوات الأربع الماضية عملت كلية القانون عن كثب مع مركز قطر للمال. ونظراً للعلاقة القائمة وخبرتنا في النواحي القانونية للخدمات المالية التي تشمل الحقول الابتكارية مثل سلاسل البيانات، والعملات المشفّرة، من الطبيعي تعزيز هذا التواصل ليشمل بالتحديد هيئة التنظيم بالمركز. وستسمح هذه العلاقة بتمكين كلية القانون والطلاب من العمل عن كثب مع خبراء هيئة التنظيم على عدد من المسائل الرقابية الخاصة بالخدمات المالية، بغرض التلاقي مع أفضل الممارسات العالمية، كما ستتيح الفرصة للطلاب للاستكشاف العلمي المبني على التجارب في البيئة الرقابية المتقدّمة لدى هيئة التنظيم".

كما أعرب السيد مايكل راين، الرئيس التنفيذي لهيئة التنظيم، عن سعادته لتوقيع هذه الاتفاقية وقال: "يسعدنا أن تشكّل هذه الشراكة مع كلية القانون بجامعة حمد بن خليفة فرصة للتعاون ومشاركة المعرفة، وتعزيز البيئة القانونية في قطر لا سيّما في مجال الرقابة على الخدمات المالية. ونتطلّع إلى العمل عن كثب مع الهيئة الإدارية والطلاب في الجامعة وتبادل المعارف والخبرات في ما بيننا. ونشير إلى أنّ هذه الاتفاقية هي مذكرة التفاهم الثالثة التي نوقّعها مع جامعة حمد بن خليفة، ونتطلّع إلى المزيد من التعاون مع الجامعة عامةً".

وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب هذه المذكرة، تهدف جامعة حمد بن خليفة وهيئة التنظيم إلى استكشاف فرص التعاون في المجالات القانونية المتّصلة بالخدمات المالية وتبادل المعارف في مجال الرقابة على الخدمات المالية. وفي هذا الإطار ستسعى الجهتان إلى تنظيم المؤتمرات والمنتديات، وتوفير الفرص التدريبية للطلاب، والتعاون في مجال البحوث المشتركة.

كما تدرج هذه الاتفاقية في إطار مساعي الجهتين والتزامهما ببناء القدرات القانونية في قطر لمساعدة الدولة في تحقيق الأهداف المحدّدة في رؤية قطر الوطنية 2030.

الصورة: صورة جماعية لممثلي جامعة حمد بن خليفة وهيئة تنظيم مركز قطر للمال بعد التوقيع على الاتفاقية.

نبذة عن جامعة حمد بن خليفة

ابتكار يصنع الغد

تأسست جامعة حمد بن خليفة، عضو مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، عام 2010 كجامعة بحثية؛ لتساهم في تطوير دولة قطر والمنطقة بأسرها، فضلاً عن تدعيم مركزها وتأثيرها العالمي. ومن خلال موقعها في المدينة التعليمية، تلتزم جامعة حمد بن خليفة ببناء القدرات البشرية وتعزيزها، عبر التجارب الأكاديمية الثرية والمناهج المبتكرة والشراكات الفريدة. وتقدم الجامعة مجموعة من البرامج الأكاديمية متعددة التخصصات في المرحلة الجامعية وفي الدراسات العليا من خلال كلياتها، كما تُوفر الجامعة فرصاً فريدة في مجالي البحوث والمعرفة من خلال معاهدها ومراكزها البحثية. للمزيد من المعلومات عن جامعة حمد بن خليفة، يُرجى زيارة: www.hbku.edu.qa

نبذة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان رقابي مستقل تأسس في العام 2005 بموجب المادة رقم (8) من قانون مركز قطر للمال. تتولى هيئة التنظيم الرقابة على الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو منه. وتملك هيئة التنظيم مجموعة كبيرة من الصلاحيات الرقابية الخاصة بالتصريح للشركات والأفراد والإشراف عليها وفرض العقوبات عند الضرورة. وتمارس هيئة التنظيم أعمالها الرقابية وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في المراكز المالية العالمية. لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfcra.com

لمزيد من المعلومات والاتصال:

الآنسة فاطمة عبدالحميد آهن

رئيس إدارة الاتصالات المؤسسية

هيئة تنظيم مركز قطر للمال

هاتف: +974 4495 6828

البريد الإلكتروني: Corporatecomms@QFCRA.COM